

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/43/545
22 August 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

UN DOCUMENT

SEP 27 1988

CONFERENCE

الدورة الثالثة والأربعون
البندين ٦٤ و ٦٧ من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

رسالة مؤرخة في ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٨ وموجهة إلى الأمين
العام من القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة الجمهورية
الديمقراطية الألمانية الدائمة لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه بيان الجمهورية الديمقراطية الألمانية بشأن نزع السلاح
الإقليمي (انظر المرفق) .

وسأكون مهتمًا لو عملتم على تعميم هذا النص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق
الجمعية العامة تحت البندين ٦٤ و ٦٧ من جدول الأعمال المؤقت .

(التوقيع) ديتمار هوكي

السفير فوق العادة والمفوض
القائم بالأعمال بالنيابة

مرفق

بيان الجمهورية الديمقراطية الألمانية بشأن نزع
السلح الإقليمي (قرار الجمعية العامة ٣٩/٤٢ هاء)

- ١ - تشكل المعاهدة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن إزالة صواريخهما ذات المدى المتوسط - والأقصر مدى - بدايئة لنزع السلح النووي . والمهمة الحيوية الآن هي استخدام هذه الفرصة التاريخية وكفالة أن تصبح عملية نزع السلح والانفراج عملية دائمة ولا رجعة فيها . وتؤدي التدابير الإقليمية لبناء الثقة ، والحد من سباق التسلح ونزع السلح دورا هاما في إطار تلك العملية . وبإمكان جميع الدول أن تسهم في تحقيق هذه الأهداف .
- ٢ - تبين بوضوح من الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة للجمعية العامة ، وهي الثالث دورة استثنائية مكرمة لنزع السلح ، أن عددا كبيرا من الدول لم تنفك تسعى إلى تحقيق تقدم في عملية نزع السلح من خلال خطوات إقليمية ، مثل إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلم ، وتدابير بناء الثقة ، وأجراء تخفيضات في حجم القوات المسلحة والأسلحة التقليدية .
- ٣ - إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية اقترح مناسب لكبح سباق التسلح النووي ، وتعزيز الأمن والثقة وتسهيل التفاوض بشأن اتفاقات عالمية لنزع السلح . وتساعد إقامة تلك المناطق على تدعيم نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وقد تمثلت التجربتان الأولتان من هذا النوع في معاهدتي ثلاثيلوكو وراوتونغفا المتعلقةتين على التوالي بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ، ومنطقة أخرى في جنوب المحيط الهادئ . كما تم تقديم مقترحات عديدة بخصوص مناطق أخرى في العالم . وشرح الجمهورية الديمقراطية الألمانية أيضا بالخطط الرامية إلى إنشاء مناطق سلم في المحيط الهندي ، وجنوب المحيط الأطلسي ، والبحر الأبيض المتوسط ، وجنوب المحيط الهادئ ، وجنوب شرقي آسيا ، ومناطق أخرى في العالم .
- ٤ - والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، بوصفها عضوا في اللجنة المختصة للمحيط الهندي ، تؤيد تحويل تلك المنطقة إلى منطقة سلم كما تؤيد التعجيل بتحضير مؤتمر للأمم المتحدة لذلك الغرض .

٥ - لقد نوقشت جميع هذه المبادرات في الاجتماع الخاص بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية والمعقود في برلين في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٨ . وحضر ذلك المؤتمر ١٠٢٤ شخصية بارزة من ١١٣ بلدا . وقد مثلت تلك الشخصيات الحكومات وكذلك البرلمانات وتشكيلة عريضة من المنظمات الجماهيرية والمنظمات المدنية . وكان الحوار الذي أجري فيما بين المشاركين جميعا والذي إنعكست فيه مختلف الاتجاهات والمواقف السياسية ، حوارا شاملا ومتكافئا ومفتوحا وذا اتجاه عملي ، كما سمح بتجميع الخبرات من كافة قارات العالم . وشكل الاجتماع تعبيرا مقنعا عن طريقة التفكير الجديدة والاسلوب الجديد المتوخى لمعالجة قضايا الحرب أو السلم من أجل ضمان الأمن العالمي . وعلق الأمين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكية لالمانيا ورئيس مجلس الدولة بالجمهورية الديمقراطية الالمانية اريك هونيكر على نواتج اجتماع برلين قائلا "بالرغم من أننا قد نختلف في الرأي بخصوص الطريقة والسرعة التي يجب أن نحقق بهما تقدما صوب إزالة الأسلحة النووية من العالم وبخصوص مدى الفائدة من إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وإمكانية تحقيق ذلك عمليا ، فنحن متحدون في الكفاح من أجل عالم خال من الحرب والعنف ومن الأسلحة النووية أو الكيميائية" .

٦ - لقد كان شرفا عظيما للجمهورية الديمقراطية الالمانية أن تستضيف ذلك المحفل الذي نوقشت فيه الطموحات والمبادرات الهادفة إلى تخليص العالم من الأسلحة النووية ، وذلك في جميع جوانبها واختلافاتها وفي بعدها الإقليمي والعالمي . وما يبدو ضروريا اليوم هو مواصلة الحوار الذي بدأ في برلين وتكثيف الجهود بغية تخليص الشعوب إلى الأبد من الخوف من الدمار النووي .

٧ - إن الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، بوصفها دولة واقعة عند نقطة الفصل الحساسة بين بلدان معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الأطلسي ، تولي أهمية خاصة لتدابير نزع السلاح الإقليمي . وهي ، إذ تظل ملتزمة بهدفها المعلن والممثل في بذل قصارها لضمان ألا تندلع أي حرب جديدة على الأرض الالمانية وألا يصدر عن المانيا سوى مبادرات السلم ، لم تنفك تعمل من أجل تخليص أوروبا الوسطى من أسلحة التدمير الشامل ، وخفض حجم القوات المسلحة والأسلحة التقليدية وزيادة الثقة والأمن . وهي قد اقترحت ، تحقيقا لهذا الهدف ، وبالاشتراك مع جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، إقامة ممر خال من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى . ومن المقترح في إطار هذه المبادرة إنشاء ممر في أوروبا الوسطى على طول ١٥٠ كيلومترا يكون خاليا من الأسلحة النووية على أي من جانبي الخط الفاصل بين معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الأطلسي .

وفي ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٧ قام الأمين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكية لألمانيا ورئيس مجلس الدولة بالجمهورية الديمقراطية الألمانية ، اريك هونيكير بتقديم عرض إلى مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية دعاه فيه إلى الشروع في مفاوضات لتحقيق ذلك الهدف .

٨ - وقد كان من المشجع إلى حد بعيد ، بالنسبة للجمهورية الديمقراطية الألمانية أن أعلن الاتحاد السوفياتي في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٨٧ استعداداه لسحب أسلحته النووية من ذلك الممر ولضمان واحترام مركزه كمنطقة خالية من الأسلحة النووية .

٩ - إن من شأن ممر خال من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى أن يقود بصورة فعلية إلى اتخاذ خطوات أكبر صوب نزع السلاح النووي وتوسيع نطاقه ليشمل الأسلحة النووية التعبوية التي لم يتم التفاوض بشأنها حتى الآن . إن خفض تلك الأسلحة ، وإزالتها تماما في نهاية الأمر ، لم ينفكا ولن ينفكا يمثلان أحد أهداف السياسة الخارجية للجمهورية الديمقراطية الألمانية . ونظرا لما تتميز به نظم الأسلحة هذه من قدرة مزدوجة ، فإن إقامة ممر خال من الأسلحة النووية سيشكل في نفس الوقت خطوة أساسية صوب فك الاشتباك بين القوات العسكرية التقليدية ذات القدرة الهجومية في أوروبا الوسطى .

١٠ - إن نظم الأسلحة التي يكون مداها أدنى من ٥٠٠ كيلومتر تهم الجمهورية الديمقراطية الألمانية وجمهورية ألمانيا الاتحادية بوجه خاص . ولذلك فإن الأمين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكية لألمانيا ورئيس مجلس الدولة للجمهورية الديمقراطية الألمانية اقترح على مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ أن تظلع الدولتان الألمانيتان بجهود مشتركة من أجل مواصلة عملية نزع السلاح .

١١ - لم تنفك الجمهورية الديمقراطية الألمانية تحرص على تقديم المساعدة في المساعي الرامية إلى التعجيل بعقد اتفاقية بشأن الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية في مؤتمر نزع السلاح المعقود في جنيف .

١٢ - إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في أوروبا سوف يعزز حظر تلك الأسلحة على الصعيد العالمي . وهو سيشكل جزءا لا يتجزأ من تنفيذ اتفاقية بشأن الأسلحة النووية ومصدرا للخبرة في ذلك المجال . وفي عام ١٩٨٥ ، قدمت الجمهورية

الديمقراطية الألمانية ، بالاشتراك مع جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية مقترحا إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية يدعو إلى الشروع في مفاوضات مباشرة بشأن إقامة منطقة من هذا القبيل تشمل بصورة أولية الاقاليم الواقعة داخل حدود الدول الثلاث وقام حزب الوحدة الاشتراكية لألمانيا بالجمهورية الديمقراطية الألمانية والحزب الشيوعي لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية والحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني لجمهورية ألمانيا الاتحادية بمتابعة المبادرة التي كانت قد قامت بها تلك الأحزاب في عام ١٩٨٥ فاصدرت بياننا مشتركا في ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٨ دعت فيه حكومات الدول الثلاث إلى الشروع فورا في إجراء مفاوضات لتخليص اقاليمها من الاسلحة النووية وإبقائها خالية منها . فضلا عن ذلك قامت حكومة الجمهورية الديمقراطية الألمانية في نيسان/ابريل ١٩٨٨ بإبلاغ حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية رسميا باستعدادها للدخول في تلك المفاوضات . ويمكن أن توفر الأساس للمفاوضات الوثيقة المعنونة "المبادئ والاتجاهات الكبرى للمفاوضات المقبلة بين الجمهورية الديمقراطية الألمانية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية وجمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن إنشاء منطقة خالية من الاسلحة الكيميائية في أوروبا الوسطى" ، والمؤرخة في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٦ والتي سيتم إكمالها بالأجزاء المتفق عليها في مؤتمر جنيف لنزع السلاح من مشروع المعاهدة بشأن حظر الاسلحة الكيميائية على نطاق العالم . ويمكن أن يتوفر عنصر تكميلي مفيد في الأحكام الخاصة بآلية التحقيق .

١٢ - وترى الجمهورية الديمقراطية الألمانية أن عملية بناء الثقة والامن ونزع السلاح في أوروبا ينبغي أيضا أن تساعد على حل مشاكل أمنية محددة في كل اقليم على حدة . ولذلك ، فهي تؤيد المقترح المقدم من جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية والداعي إلى إقامة منطقة لبناء الثقة والتعاون وتنمية علاقات حسن الجوار على طول الخط الفاصل بين التحالفين ، والخطة المقترحة من جمهورية بولندا الشعبية لتخفيض الاسلحة وبناء الثقة في أوروبا الوسطى والمقترحات المقدمة من جمهورية بلغاريا الشعبية وجمهورية رومانيا الاشتراكية لإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية والاسلحة الكيميائية في دول منطقة البلقان ، وتنمية علاقات حسن الجوار والتعاون فيما بين بلدان هذه المنطقة ومبادرة بلدان الشمال الأوروبي الداعية إلى إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في شمال أوروبا . وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية الرأي القائل بضرورة استكمال الجهود المبذولة حاليا لتعزيز الاستقرار في القارة الأوروبية بخطوات حاسمة من أجل تخفيض الأنشطة العسكرية في القطاعات البحرية والمحيطية التي تحيط بأوروبا . كما ترحب الجمهورية الديمقراطية الألمانية بمقترحات الاتحاد السوفياتي الداعية إلى تقليل أعداد المواقع العسكرية في شمال أوروبا ومنطقة القطب

الشمالي بصورة جذرية ، وإلى تحويل تلك المنطقة إلى منطقة للسلم والتعاون ، وإلى عقد المحادثات والمشاورات والاجتماعات اللازمة بين الدول المهمة بالأمر . كما تشدد الجمهورية الديمقراطية الألمانية على الحاجة إلى إعلان منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة للسلم والتعاون ؛ وتشيد بالاقترحات المقدمة لتحقيق هذا الغرض .

١٤ - وفي ٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، قام الفريق العامل المشترك بين اللجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكية لألمانيا في الجمهورية الديمقراطية الألمانية والمجموعة البرلمانية للحزب الاشتراكي الديمقراطي في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، والمعنى بقضايا سياسات الأمن في أوروبا ، بتقديم المقترح الداعي إلى إنشاء منطقة لبناء الثقة وقرار الأمن في أوروبا الوسطى . وتستهدف هذه المبادرة الجديدة تعزيز توفير الشروط المسبقة لإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية ولتخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا .

١٥ - وتتمثل العناصر الأساسية لهذا المقترح فيما يلي :

(أ) توسيع نطاق الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر ستوكهولم لعام ١٩٨٦ المعنى بتدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا ، عن طريق زيادة تخفيض المستويات الدنيا للأنشطة العسكرية التي يتعين عندها الاخطار بتلك الأنشطة ، وبإدراج الأنشطة العسكرية المستقلة للقوات الجوية والبحرية في حالات الاخطار ، وبالامتناع عن القيام بالمناورات الكبيرة ، الخ ؛

(ب) إقامة مراكز دائمة لبناء الثقة ، تعمل ، من خلال تبادل المعلومات في الوقت المناسب ، على تعزيز الأمن واثقاً اندلاع الأزمات في أوروبا الوسطى ، أو على حل أية أزمة بالوسائل السياسية ؛

(ج) إقامة مواقع مشتركة دائمة للمراقبة في الأماكن الهامة استراتيجياً ، وإقامة موقع أوروبي مشترك للمراقبة بالتتابع الامطناعية ، وإقامة اتصالات شائبة مباشرة ("خطوط حالات الطوارئ") فيما بين دول أوروبا الوسطى .

١٦ - وتمشياً مع روح المقترح المشترك الداعي إلى إقامة منطقة لبناء الثقة والأمن في أوروبا الوسطى ، فإن حكومة الجمهورية الديمقراطية الألمانية على استعداد للدخول فوراً في محادثات مع حكومات دول هذه المنطقة بشأن تنفيذ ذلك المقترح .

١٧ - وفي المنظور الطويل الأجل ، لن يمكن إقرار السلم والامن الدوليين إلا اذا عولجت أيضا مشاكل نزع السلاح التقليدي . وينبغي منح الأولوية العليا للمناطق التي توجد بها أكبر حشود للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية .

١٨ - وقد قامت الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، إلى جانب الدول الأخرى الأطراف في حلف وارسو ، بتقديم مقترحات بعيدة المدى لإجراء تخفيضات في القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال . وقد اقترح أن تبدأ المفاوضات في عام ١٩٨٨ ، وأن يكون الهدف الرئيسي منها هو إجراء تخفيضات جوهرية في المواقع العسكرية للتحالفين ، وتهيئة وضع في القارة الأوروبية تحتفظ فيه بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي وبلدان منظمة حلف وارسو بالقوات والعتدة اللازمة للدفاع عن النفس ، والتي لا تكفي ، في الوقت نفسه ، لشن هجوم مباغت أو تنفيذ عمليات عدوانية . ومراعاة لهذا الهدف ، اقترحت المراحل التالية :

(أ) وضع حدود قصوى جماعية متكافئة (متوازنة) تقريبا للمستويات العددية للقوات المسلحة ولكميات الأسلحة التقليدية ، من خلال القضاء بصورة متبادلة على أوجه عدم التوازن والتفاوت القائمة في بعض أنواع الأسلحة التقليدية وفي القوات المسلحة ؛

(ب) تخفيض القوات المسلحة لكل من الجانبين بما يقرب من ٢٥ في المائة (أي حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ جندي) بعثادهم ؛

(ج) إجراء مزيد من التخفيضات في القوات المسلحة والأسلحة التقليدية بهدف اضعاف طابع دفاعي صرف على قوات الجانبين .

١٩ - ومما يعد جزءا لا يتجزأ من هذه العملية ككل اتخاذ تدابير للتقليل من خطر شن هجوم مباغت وإزالة هذا الخطر . وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي ، بدءا من المرحلة الأولى ، إقامة نطاقات (مناطق) تكون فيها مستويات التسليح منخفضة ، وذلك على طول خط تلاقى التحالفين العسكريين - السياسيين ، وهي مناطق تسحب منها أو تخفض فيها أشد أنواع الأسلحة التقليدية خطورة وزعزعة للاستقرار . وستكون جميع هذه الخطوات محبوبة بتدابير متفق عليها لبناء الثقة ، وتبادل المعلومات ، والتحقيق . ومما له أهمية خاصة في هذا الصدد ، تبادل البيانات المتعلقة بالقوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا ، وهو ما اقترحتة الدول الأطراف في حلف وارسو على منظمة حلف شمال الأطلسي . وإحراز تقدم سريع في المحادثات المقبلة ، فقد يكون من المناسب إجراء مثل

هذا التبادل منذ بداية المحادثات أو ، إذا أمكن ، قبل بدئها . ومن الممكن التحقق من البيانات المقدمة من خلال التفقيش في الموقع ، عندما تبدأ المحادثات .

٢٠ - كذلك ، فإن إجراء مقارنة بين المذهبين العسكريين للتحالفين ، على نحو ما اقترحته الدول الأطراف في حلف وارسو في اجتماع القمة الذي عقدته في برلين في أيار/مايو ١٩٨٧ ، سيسهم أيضا في تعزيز الاستقرار وتقليل خطر نشوب الحرب في أوروبا . والهدف من مثل هذه المقارنة هو اضعاف طابع دفاعي صرف على المذهب والمفاهيم العسكرية .

٢١ - إن الوثيقة التي اعتمدها في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، مؤتمر ستوكهلم المعني بتدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا تمثل اسهاما كبيرا في تعزيز الأمن وتنمية التعاون في القارة الأوروبية . وما برحت الجمهورية الديمقراطية الألمانية تفي وفاء تاما بالتزاماتها المقررة بموجب هذه الوثيقة . كما أنها ترى ضرورة العمل ، في المرحلة الثانية من المؤتمر ، على زيادة تطوير تدابير بناء الثقة والأمن ، ووضع تدابير جديدة في ذات الوقت ، بما في ذلك التدابير التي من شأنها الحد من الأنشطة العسكرية في أوروبا ، بما فيها الأنشطة المستقلة للقوات الجوية والبحرية .

٢٢ - وترى الجمهورية الديمقراطية الألمانية أن التدابير الإقليمية للحد من الأسلحة ولنزع السلاح ستعمل ، بدرجة كبيرة ، على تعزيز إقامة نظام شامل للسلم والأمن الدوليين ، وهو موضوع ستتواصل مناقشته ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٩٣/٤٢ ، في الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة .
